

"الأقباط عنصر أساسى فى الأمة المصرية، لايمكن أن تقوم دراسة صحيحة عن مصر وشعبها دون دراسة للأقباط تاريخاً ولغةً وجنساً وأدباً وفناً"

لمثلث الرحمات المتنيح الأنبا يوانس أسقف الغربية

ومساهمة منا فى نشر الوعى بالتاريخ القبطى فأنا نقتبس من كتاب

حضارة مصر فى العصر القبطى

تأليف مراد كامل

مقدمة

دافع شعب مصر عن حضارته وثقافته التى ورثها، أمام التيارات الجارفة التى هددتها بالإكتساح، وصمد الشعب أمام الأحداث الجسام التى انتابته ورجت أركان حضارته، وكانت تحده فى ذلك روح وطنية خالصة، ولا غرابة فى ذلك، فإن حضارة مصر وثقافتها مصرية صميمة نبعت من شعب مصرى أصيل، له كيانه الخاص، وله شخصيته المميزة، ولقد أثرت حضارته فى العالم، كما شارك الشعب المصرى فى تقدم الإنسانية.

فإلى هذه المشاركة نعزو إثبات وجودنا، ومن هذه المشاركة وضحت شخصيتنا، وعلى هدى هذه المشاركة فى الحضارة العالمية، نخطو إلى مشاركة أسمى منها، ولنذكر دوماً ما أدته مصر للعالم، وما ينتظره العالم منها من مشاركة فعالة.

مدخل

فى الشطر الثانى من حكم الرومان، أى من ديوقلديانوس إلى دخول العرب، تأثر تاريخ مصر بعاملين رئيسيين وهما : المسيحية والسياسة البيزنطية. وسنقدم لهذا العصر بكلمة موجزة عن سياسة الأباطرة العامة، من ديوقلديانوس إلى هرقل، ثم نتبعها بنظام الإدارة فى مصر والنظام المالى والجيش والحالة الاقتصادية.

وسنعرض فى الفصول الخمسة التى تلى المقدمة الألوان المختلفة لحياة الشعب المصرى من سياسية ولغوية وفكرية وفنية واجتماعية فى هذا العصر،

وسيتضح لنا من هذا العرض كفاح الشعب المصرى للاحتفاظ بشخصيته وكيانه ضد الحاكم المغتصب.

وقد كان للإسكندرية الزعامة الدينية فى الشرق المسيحى، وفى مصر نشأت الرهبنة التى أخذها عنها العالم المسيحى، وفى مصر ظهر أعظم رجال الفكر المسيحى. وكانت مصر منذ فجر تاريخها الممعن فى القدم أرضاً خصبة، بفضل نيلها وطبيعة أهلها الذين اتسموا بالمتأثرة على العمل والسماحة والمسالمة. ولم يمنع هذا أن يعم اليؤس البلاد فى هذا العصر، وذلك بسبب فساد أداة الحكم واستغلال الحكام، مما دعا الشعب الذى كان يعيش فى هذا الجو الفاسد أن يبغض حكامه ويحتقرهم وأن يتطلع إلى الإستقلال والحرية وحياة أفضل .

وكان دخول العرب فرصة مواتية أحدثت تغييراً شاملاً فى السياسة وفى الدين، ووجهت مصر وجهة جديدة نحو الشرق والاتصال بشعوب الشرق، بعد أن كانت صلاتها الحضارية مقصورة على الغرب أو بعبارة أدق على الحضارة الإغريقية.

من ديوقلديانوس إلى هرقل (284 – 641 م)

ديوقلديانوس (284 – 305 م)

تولى ديوقلديانوس الحكم فوجد نفسه أمام مجموعة من اللوائح والقوانين والنظم – التى تسير عليها سياسة الإمبراطورية – لا تتماشى وحاجة عصره. فحاول أن يعالج الموقف بإدخال تغييرات أساسية فى سياسة الدولة، وذلك ليتفادى الإنهيار المتوقع للإمبراطورية، وليمنع الاضطرابات التى كانت تسود الدولة عند موت الإمبراطور وتولى خليفة له.

أدخل ديوقلديانوس إصلاحات عديدة على النواحي المختلفة فى الدولة، فجعل من الإمبراطور شخصية مقدسة تؤدى لها فروض العبادة بمقتضى طقوس دقيقة مرسومة استمدها من تقاليد الشرق.

كما ركز فى الإمبراطور سلطة الحاكم المطلق فأصبح يقبض على كل السلطة الإدارية. وشل سلطة السناتو وألغى وظيفة المستشار وجعل كل الولايات خاضعة للإمبراطور فلم تعد هناك ولايات خاضعة للسناتو، كما ألغى الإمتيازات الممنوحة للولايات التى كانت من الأصل تخضع للإمبراطور، ثم أدمج الولايات فى وحدات مركزية وركز كل إدارات الإمبراطورية فى أيدي موظفين وإدارات تابعة مباشرة للإمبراطور، وفصل السلطة المدنية عن السلطة العسكرية.

وحاول دقلديانوس أن يحل المسألتين اللتين كانت تتوقف عليهما سلامة الإمبراطورية، وهما الدفاع عن البلاد وتنظيم وراثه العرش.

وكان ديوقلديانوس يعتقد أن الدفاع عن حدود إمبراطورية مترامية الأطراف لا يمكن أن أن يتولى أمره إمبراطور واحد. وقد حمله ذلك على أن يشرك ماكسيميان معه فى الحكم، وذلك فى سنة 286 وأسند إلى ماكسيميان الدفاع عن

وقد ظن يوستنيانوس أنه سيعيد تأسيس الإمبراطورية على أساس سليم، فعمد إلى وضع نظام من شأنه أن يجعل الرخاء يسود كما كان في روما أيام مجدها. وسلك في ذلك طرقاً، تتلخص في أعماله التشريعية وفي إصلاحاته الداخلية.

أعماله التشريعية :

كانت روما في مقدمة البلاد التي عنيت بالتشريع بل تعتبر مؤسسة علم القانون. وعلى أساس هذا العلم أوجدت الدولة نظام الوحدة الذي بنى على سلطة الإمبراطور المطلقة.

وقد أدرك يوستنيانوس عظم الفائدة التي يمكن أن تعود على الإمبراطورية إذا جمع مصادر القانون الروماني الذي كان معمولاً به عندئذ ونشرها على نحو يمكن تداوله والرجوع إليه. وقد نهض بهذا العبء عدد من أبرز فقهاء الرومان. ومنذ ذلك الوقت غدت هذه المجموعة من القوانين المرجع الذي تعتمد عليه المحاكم ومدارس القانون في الإمبراطورية، بل أصبحت المصدر الذي استمد منه القانون المدني الحديث.

وقد أطلق على هذه المجموعة " مجموعة قوانين يوستنيانوس ". وهي تنقسم إلى أربعة أجزاء :

- 1 - مدونة يوستنيانوس وقد نشرت أولاً في عام 529 م، ثم روجعت ونشرت ثانية في عام 534 م، وكانت عبارة عن مجموعة تشريعات الأباطرة التي كانت لا تزال نافذة المفعول.
 - 2 - البندكت أو المجمل وقد نشر في عام 533 م، وكان يتضمن مقتطفات مما كتبه أبرز فقهاء القانون الروماني، ورتبت هذه المقتطفات بحيث تستكمل ما لم يرد في المدونة من أحكام القانون المدني.
 - 3 - القوانين وكانت كتاباً موجزاً وضع خصيصاً ليستخدمه طلبة القانون.
 - 4- المراسيم الجديدة التي أصدرها يوستنيانوس بعد سنة 534 م وعددها 168 مرسوماً .
- ومن الملاحظ أن الأجزاء الثلاثة الأولى كتبت باللاتينية، وأما الجزء الأخير فكتب باليونانية.

إصلاحاته الداخلية :

التفت يوستنيانوس لتحسين الحياة الداخلية في الإمبراطورية، فاتخذ عدة وسائل للإصلاح بعد ما شاهد استياء الشعب من الموظفين ومن سياسة الإمبراطور مما أدى إلى قيام ثورة القسطنطينية نفسها سنة 532 م. فأصدر تشريعات لأجل إصلاح الوظائف الحكومية كان منها إلغاء الوظائف الزائدة على الحاجة، ورفع مرتبات الموظفين، وإعادة الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية، واتخذ خطوات

إيجابية من شأنها أن تجعل للموظفين بعض الإستقلال فى الإدارة مع ربط الإدارات بالسلطة المركزية. وحد من امتيازات كبار الملاك الذين كانوا خطراً داهماً على الطبقة الوسطى، وعائناً فعالاً فى تقدم الدولة ورفاهيتها .

ولكن كل هذه المحاولات الإصلاحية باءت بالفشل، والسبب فى ذلك هو الإمبراطور نفسه لأنه كان فى حاجة ملحة إلى المال لمواجهة النفقات الباهظة التى كانت تتطلبها حروبه الكثيرة ومنشأته المختلفة، فألح على وكلائه فى جمع المال على أية صورة، وفرضت ضرائب جديدة، ثم غير العملة وجعل الموظفين مسئولين شخصياً عن جمع الضرائب، فاتخذوا من جانبهم إجراءات تعسفية لجمع المال من الشعب إرضاء للإمبراطور، فكان هو العامل الأول فى هدم إصلاحاته.

أما سياسته الدينية فقد أصدر يوستينيانوس مراسيم سنتى 527 و 528 م ضد الهرطقة وأصحاب البدع، ثم أمر بإغلاق مدرسة أثينا الوثنية سنة 529 م ، وكان عصره عصر نزاعات مستمرة بين المذاهب المسيحية المختلفة.

وعاش الهرطقة بالرغم من الاضطهادات، بل كان رؤسائهم يسكنون القسطنطينية نفسها. وفشلت سياسته الدينية وكان سبب فشلها - على الأكثر - سياسة الغرب، هذه السياسة التى أنهكت قوى الإمبراطورية فلم تعد تحتل هجمات العدو فى شرقها، وهى التى استنفدت مالية الدولة وأحببت الإصلاح الإدارى، وهى التى أضاعت الفرصة على الدولة فى النهاية لتوحيد المسيحية فى الشرق وهى فى أشد الحاجة إلى ذلك .

الحالة الاقتصادية فى عهد يوستينيانوس :

قام الإمبراطور بأعمال إنشائية عديدة مثل تعبيد الطرق وإنشاء القناطر وتشبيد التحصينات والقلاع ومد أنابيب المياه وبناء الكنائس والأديرة. وكان المظهر الأول لكل هذه المنشآت يدل على أن الدولة فى حالة رخاء، ولكن سرعان ما اضطرت المحنة المالية - لما استنزفته هذه الأعمال من أموال باهظة - إلى وقفها بعد أن أثقلت الضرائب كاهل الشعب من جديد. أما تجارة الدولة فقد شجع يوستينيانوس بعض المراكز التجارية الأساسية ومنحها بعض الامتيازات فزاد من نشاطها. وكانت مشكلة الإمبراطورية هى صلتها بالشرق الأقصى للحصول على منتجات الهند والصين. وكانت التجارة الشرقية تصل إلى الإمبراطورية، إما براً عبر الطريق الشمالى الذى كان يمر بوسط آسيا فبحر قزوين فالبحر الأسود ، وأما بحراً عن طريق الخليج الفارسى أو عن طريق البحر الأحمر. ولما كان الفرس ينقلون جانباً كبيراً من التجارة الشرقية، فقد حاول يوستينيانوس أن يحول التجارة الشرقية، إما إلى الطريق الشمالى أو إلى طريق البحر الأحمر، وذلك من ناحية، ليتفادى وساطة الفرس ومغالاتهم فى فرض الضرائب، ومن ناحية أخرى ليزيد نصيب الإمبراطورية من التجارة الشرقية. ولكن يوستينيانوس فشل فى ذلك ولم تتمكن بيزنطة من التخلص من منافسة الفرس الاقتصادية .

خلفاء يوستينيانوس (565 – 610 م) :

مات يوستينيانوس والدولة فى حالة إفلاس وقد عم البؤس أفراد الشعب .
وارتاح الجميع لموته، ولكن خلفاءه لم يجدوا حلاً للمشكلة المالية التى ترتبط بها
الإدارة الداخلية برباط وثيق. وقامت معارضة قوية ضد سلطة الإمبراطور المطلقة.
كما نشأ خلاف شديد بين البابا جريجوريوس وبين بطيريك القسطنطينية. كل هذا
والعدو لم يكف لحظة عن مهاجمة حدود الإمبراطورية.

هرقل (610 - 641 م):

كان القرن السابع أكثر عصور التاريخ البيزنطى حلقة، فقد كان عصر أزمة
خطيرة وضح فيها أن كيان الإمبراطورية أصبح فى مهيب الرياح.
تطرق الركود إلى الحضارة البيزنطية فى القرن السابع فلم يظهر فى هذا
القرن كتاب أو مؤرخون أو قام أحد بعمل إنشائى ذى بال. وعم الخوف الناس فى
هذا القرن وانتشرت فيه الخرافات.
ولم يكن هذا كله ليبدل على سقوط الدولة النهائى بل أظهر أن الأزمة متأصلة
وأن على الإمبراطورية أن تتفادها بمحاولة تغيير اتجاهاتها. وكان السبب الأول فى
هذه الأزمة هو محاولة يوستينيانوس الفاشلة فى إعادة الروح الرومانية إلى
الإمبراطورية، وتوحيد الشرق والغرب .
ولم يبق أمام الدولة إلا أن تخضع للعوامل الجغرافية والجنسية والاقتصادية
والدينية والإدارية، فتغير اتجاهها تغيراً واضحاً، وأصبحت إمبراطورية يونانية
شرقية بعد أن كانت إمبراطورية رومانية، وقد مكنتها هذا الوضع من أن تحافظ على
ما تبقى لها بعد استيلاء العرب على أهم أقاليمها، واستيلاء السلاف على شبه جزيرة
البلقان. وكتب للإمبراطورية البيزنطية البقاء حتى القرن الخامس عشر.

النظام الإدارى والمالى ونظام الجيش والحالة الإقتصادية فى مصر فى العصر البيزنطى

النظام الإدارى :

عندما اعتلى ديوقليانوس العرش كان أول ما أتجه إليه هو فصل السلطة
المدنية عن السلطة العسكرية وتوحيد النظام الإدارى فى كل أنحاء الإمبراطورية.
ولذلك أعاد تنظيم مصر فقسماً إلى ثلاث مقاطعات : هى مصر الجوبيترية ومصر
الهرقلية وطيبة. ويحتمل أن هذه المقاطعات كانت تقابل على وجه التقريب أقسام
الدلتا ومصر الوسطى ومصر العليا التى كانت موجودة فى الشطر الأول من العصر
الرومانى. وفى عهد قسطنطين الثانى تكونت فى عام 341 م مقاطعة رابعة "

الأغسطمنية " من الأقاليم الشرقية فى المقاطعتين الأولى والثانية. وفى عهد ثيودوسيوس الأول أضيفت ليبيا إلى مصر فأصبحت المقاطعات خمساً. وحوالى أواخر القرن الخامس غير إسم المقاطعتين الأولى والثانية فأصبحتا على التعاقب مصر وأركاديا .

ولما كان ديوقليانوس وخلفاؤه حتى يوستينيانوس يرون ضرورة فصل السلطتين المدنية والعسكرية فقد وضع على رأس السلطة المدنية فى كل أنحاء البلاد حاكم عام كان يهيمن على شئون الإدارة والمالية والقضاء وأسندت قيادة الجند إلى قائد مستقل. وكانت المقاطعة الأولى خاضعة لنفوذ الحاكم العام مباشرة . أما المقاطعات الأخرى فقد كان يتولى حكمها رؤساء يقيم كل منهم فى مقاطعة ويخضع للحاكم العام الذى كان بدوره يخضع " لحاكم أو دوق الشرق " . وعندما ضمت ليبيا إلى مصر منح الحاكم العام لقباً ممتازاً وقسمت قيادة الجيش بين ثلاثة أشخاص . وقد تبع تقسيم البلاد إلى مقاطعات إعادة تنظيم الإدارة المحلية فى أوائل القرن الرابع، فلم يعد هناك وجود عملى للمديريات فإنها قسمت إلى أقاليم أصبحت هى الوحدات الفعلية فى الإدارة المحلية، وترتب على ذلك بطبيعة الحال إلغاء منصب المدير أو القائد وكذلك إلغاء منصب الكاتب الملكى. وكان أهم الحكام المحليين مراقب جمع الضرائب (إكسكتور) وإليه انتقلت اختصاصات القائد فى الشئون المالية. أما اختصاصات القائد المدنية فإنها انتقلت إلى حاكم آخر (لوجستيس) كان فى الأصل ممثل السلطة المركزية، لكنه أصبح حاكماً محلياً دائماً يتمتع بنفوذ فى الأقاليم والمدن على السواء، وألت إليه اختصاصات حكام المدينة القدماء فزالوا بالتدريج. وبعد القرن الرابع حل مكان هذا الحاكم (لوجستيس) حاكم آخر (ديفنسور) وقد ظلت مجالس الشورى قائمة، وألقيت عليها المسئولية كاملة عن الإدارة العامة والإدارة المالية، وغدت عواصم المديريات بلديات على النمط الرومانى تتمتع بحكم ذاتى، ويدخل فى نطاق كل منها منطقة ريفية.

وكان الهدف من كل هذه التغييرات هو أن تخضع مصر بالتدريج لعادات وقوانين الولايات الأخرى فى الإمبراطورية بالرغم من اختلاف العوامل الجغرافية. وقد كان من آثار الرغبة فى التوحيد والتبسيط أن اعتبرت اللغة اللاتينية لغة رسمية حتى فى الولايات التى كانت اليونانية لغة رسمية فيها مثل مصر. ولكنه لم يكن لهذا القرار أثر فعال فى مصر، فقد ظلت اليونانية لغة المحاكم والإدارات الحكومية. وكانت القرارات العامة تصدر بها. وربما كان الأثر الوحيد لهذا القرار أن المحاضر الرسمية للقضايا أصبحت تصدر فى إطار لاتينى أى أن العنوان والتاريخ وموضوع القضية كانت تكتب باللاتينية، وقد يكتب الحاكم ملاحظاته باللاتينية، أما أقوال الطرفين والشهود وأحكام القضاة فظلت تكتب باليونانية ..

وكذلك غيرت طريقة تأريخ الوثائق القانونية فاستبدلت بسنوات حكم الإمبراطور سنوات القناصل مع ذكر موقع العام من دورة تقدير الضرائب. وكانت تحدث مرة كل خمسة عشر عاماً. وظلت هذه الطريقة متبعة حتى ألغيت القنصلية فى عصر يوستينيانوس وأعيد نظام التأريخ بسنوات حكم الإمبراطور.

لم يكد يوستينيانوس يعتلى العرش حتى أدخل تعديلين على نظام الإدارة فى مصر، قضى أحدهما على اعتبار مصر وحدة إدارية واحدة، إذ أن هذا الإمبراطور قصر نفوذ الحاكم العام على المقاطعة الأولى، وسوى بينه وبين حكام المقاطعات الأخرى، وجعلهم جميعاً خاضعين لدوق الشرق. أما التعديل الآخر فكان الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية وإسنادهما معاً إلى حكام المقاطعات فأصبح كل منهم فى مقاطعته رئيس الإدارة والشرطة والقضاء والمالية، لكن حاكم المقاطعة الأولى هو الذى كان يجمع فى الإسكندرية كل ضرائب مصر نوعاً ونقداً، ثم يرسلها إلى بيزنطة.

وكانت سلطة حكام المقاطعات محدودة فكانوا يلجأون إلى القسطنطينية لتمدهم بالجند فى حالة قيام اضطرابات أو ثورات داخلية. وكان هؤلاء الحكام فى أول أمرهم أجنبى، ولكن رأى الأباطرة فيما بعد أن يختاروهم من بين اليونان المقيمين فى مصر، وأقر هذا التصرف يوستين الثانى سنة 569 م. وكان الإمبراطور يقر تعيين الحاكم الذى يرشحه الأساقفة وكبار الملاك وعظماء البلاد .

الجيش :

منذ قرر ديوقديانوس فصل السلطتين المدنية والعسكرية، لم يعد الجيش خاضعاً لحاكم مصر العام فقد أسندت قيادة الجند إلى قائد مستقل. وعندما ضمت ليبيا إلى مصر، وبذلك أصبح عدد المقاطعات خمساً، قسمت قيادة الجيش بين ثلاثة أشخاص. وعندما عدل يوستينيانوس عن فكرة الفصل بين السلطتين المدنية والعسكرية لم يؤد ذلك إلى توحيد قيادة الجيش فى مصر وإنما إلى تقسيمه خمس وحدات بعدد المقاطعات وخضوع كل وحدة منها لإمرة حاكم المقاطعة، وكان حكام المقاطعات يخضعون لقائد الشرق الذى كان مقره القسطنطينية.

وسرعان ما تفاقمت الأحوال لأن واجبات الحاكم المدنية أبعدهت عن حياة الجيش وتبعاً لذلك عن متابعة تطور الفنون الحربية. ولم يزد عدد رجال الجيش على ثلاثين ألف جندى، وزعوا على المراكز الحربية المختلفة على الحدود وفى الداخل ثم فى المدن الكبرى. وكان الوجه البحرى محصناً تحصيناً قوياً فى الزوايا الثلاث للدلتا، فى الفرما شرقاً والإسكندرية غرباً وفى بابلون " مصر القديمة " حيث كانت بها حامية كبيرة منذ الفتح الرومانى . وفى الوجه القبلى أنشئت على طول الوادى مراكز حربية فى المواقع الهامة مثل قفت، وأسوان.

والمواقع أن الجيش فى مصر فى العصر البيزنطى كان جيشاً هزلياً يقوده رؤساء غير أكفاء، ويتكون من جنود مرتزقة لا يتصفون بأية صفة عسكرية. وكان واجبهم هو قمع الإضطرابات الداخلية ومساعدة الحكام على جمع الضرائب أى أن عملهم كان قاصراً على عمل رجال الشرطة. وقد أصبح للجندى حق الزواج واتخاذ مهنة مدنية أثناء مدة خدمته فى الجيش .

النظام المالى :

لما كانت بيزنطة – مثل روما – تستهدف ابتزاز ثروة مصر، فإن الضرائب لم تتناقص طوال العصر البيزنطى عما كانت عليه من قبل، بل ازدادت باطراد، فساءت أحوال الناس وأصبح جمع الضرائب مهمة شاقة. ولم يتورع الموظفون عن استخدام مختلف ضروب القسوة لجمع الضرائب. ولذلك أخذ الناس فى الإلتجاء إلى الصحراء هرباً من المعاملة القاسية التى كان يعامل بها كل من تأخر فى دفع الضريبة، فقد كانت توقع عليه الغرامات والضرائب الإضافية، ثم تصادر أملاكه ويزج به فى السجن، وويل لمن حاول المقاومة.

وكانت أكثر الالتزامات تقع على عاتق صغار الملاك الذين ازداد عددهم فى العصر الرومانى إلى أن اضطروهم جور الحكومة إلى النزول عن أراضيهم لبعض جيرانهم الأثرياء ذوى النفوذ، فأخذت طبقة صغار الملاك تختفى تدريجياً خلال القرن الخامس حتى لم يعد لها وجود فى بداية القرن السادس، وازدادت تدريجياً الضياع الواسعة، فأصبح معظم أراضى الامتلاك الخاص وجانب كبير من أراضى الدولة فى قبضة فئة صغيرة من كبار ملاكى الأراضى.

الحالة الإقتصادية :

كان قوام ثروة مصر حاصلاتها الزراعية وأهمها الحبوب والكروم والزيتون والنخيل والمواشى، وكان الجزء الأكبر من هذه الحاصلات يدفع لتسديد الضرائب ويصدر الفائض عن الحاجة إلى خارج البلاد. وعرفت مصر منذ العصر الرومانى بصناعاتها الخزفية والعاجية والزجاجية وبخاصة المنسوجات.

كما عرفت مصر بصناعة أوراق البردى التى ظلت تجارتها مزدهرة حتى القرن السابع الميلادى، وذخرت مصر بمناجم الذهب وبعض الاحجار الكريمة والمرمر والبازات والجرانيت وغيرها. ولم يلتفت الحكام البيزنطيون إلى إستغلال المناجم فى مصر، ولكنهم إكتفوا باستخراج المرمر والبازلت والجرانيت لتصديره. وكان لأصحاب كل حرفة فى مصر نقابة، تخضع لموظف مسئول عليه مراقبة الأسعار وتحصيل الضرائب. وكانت هناك أسواق كبيرة سنوية، وأسواق أسبوعية فى القرى لبيع المحصولات والمنتجات.

وكانت مصر من الناحية التجارية هى الطريق الذى يتوسط الشرق الأقصى والغرب، وكانت السفن تأتى من الصين والهند مارة بباب المنذب محملة بالأفوايه والأخشاب والحرائر والأوانى الخزفية، فتخترق البحر الأحمر ثم ترسو فى الموانى البيزنطية التى ورثتها بيزنطة عن البطالمة. وكانت أكثر البضائع تفرغ فى منطقة القصير، ومن ثم تحملها القوافل إلى قفط، ومنها تشحن فى مراكب تقطع المسافة بين قفط والإسكندرية فى إثنى عشر يوماً. وكانت البضائع الإفريقية تسير فى هذا الطريق قادمة من عدول – ميناء مملكة أكسوم الإثيوبية – وتتضمن الزمرد من

بلاد البليميين، والعاج من إثيوبيا، والأبنوس من أواسط أفريقيا، والذهب من المنطقة التي أطلق عليها الرحالة كوزماس إسم ساسو. ومنذ القرن السادس الميلادي اضطر التجار أن يسلكوا طريقاً آخر لأن الطريق القديم أصبح غير مأمون بسبب هجمات البليميين. فكانت البضائع تحمل في البحر الأحمر حتى القلزم (السويس) ثم تتجه غرباً في القناة التي كانت تصل السويس ببابيلون (تقابل الآن ترعة الإسماعيلية). وكانت البضائع تحمل من بابليون إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط عن طريق النيل. وفي القرن السابع أصبحت قناة بابيلون غير صالحة للملاحة.

وكانت حاصلات بلاد ما بين النهرين وفلسطين تحملها القوافل في طريق يصل إلى غزة فالفرما، وهذا هو الطريق الذي أسماه الفراعنة "طريق حورس" وكانت القوافل تمر بمنطقة قريبة من القنطرة الحالية لتصل إلى بليس فأون (هليوبوليس) ومنها إلى الإسكندرية. وكانت البضائع تنقل إما على المراكب في فروع الدلتا، وإما في قوافل من جمال وحمير، ولم تستخدم الخيل لأنها كانت مخصصة للجيش منذ العصر الروماني.

كانت التجارة في العصر الروماني مزدهرة في مصر، ولكنها أخذت تتعثر في العصر البيزنطي، فموانئ البحر الأحمر ما فتئت أهميتها تتضاءل، حتى لم يبق على البحر إلا ميناء القلزم، وذلك بسبب منافسة الفرس الشديدة التي أفضت إلى تحويل جانب كبير من التجارة الشرقية إلى الخليج الفارسي. وقد حدا ذلك بالامبراطور يوستنيانوس إلى العمل على التخلص من وساطة الفرس في التجارة الشرقية وإعادة النشاط التجاري في البحر الأحمر إلى سابق عهده، لكنه لم يصب في ذلك نجاحاً مذكوراً.

وفي عصر يوستنيانوس قام كوزماس التاجر الإسكندري برحلة في البحر الأحمر والخليج الفارسي، وزار أثيوبيا والساحل الشرقي لإفريقيا حتى وصل زنجبار، ثم عاد إلى مصر من رحلته هذه، وعكف عند منتصف القرن السادس على كتابة ملاحظاته ومشاهداته القيمة في كتابه المسمى "الطوبوغرافية المسيحية". وكانت مصر محط أنظار رجال الفكر في العالم فتوافدوا إليها لزيارة آثارها، ولمشاهدة الحياة الديرية المصرية، ولتلقى العلم في مدارسها الشهيرة في ذلك العصر. نذكر منهم أسبوس القرطبي، وجريجوريوس النزيانزي، وصديقه باسليوس، وأوسبيوس، والقديس هيرونيموس (جيروم)، وبولس الأوروسي، وبطرس الإيبيري، وبلاديوس، وروفينوس، وكاسيانوس.

وقد شاهد هؤلاء الرجال مصر ووصفوها - كما نراها اليوم - بحقولها النضرة في الدلتا تخترقها القنوات وفروع النيل، كما شاهدوا الوجه القبلي وقد حددت الصحراء من منطقتة المزروعة. وكانت القرى - كما كانت عليه في العصر الفرعوني - لم تتطرق إليها الحضارة الإغريقية، وكانت مصر تعج بالأديرة التي تضم بين جدرانها مئات من الرهبان.

وقد تدهورت الحال في مصر وحاول الأباطرة عبثاً إنعاشها بثنتي الطرق الإدارية فكان الحكام على جانب كبير من الضعف، ولا هم لهم إلا جمع الضرائب، وإرضاء الموظفين. وعم البؤس الفلاحين فاضطروا منذ القرن السادس أن يلتجئوا

إلى كبار الملاك لحمايتهم، فأضاعوا أملاكهم وحريتهم، وكان فى ذلك قضاء على الملكية الصغيرة التى هى كيان اقتصاد الدولة المنظمة وقوام حياتها الإجتماعية. وازداد عدد كبار الملاك، بالرغم من محاولات الأباطرة المتعددة فى منع هذا الإزدياد والحد من تقاوم سلطانهم، وتكونت الإقطاعيات مما كان له أكبر الأثر فى تدهور أحوال البلاد .

كان إنهاك الشعب بالضرائب مصدراً من مصادر شقائه، كما قاسى من مغالاة الموظفين البيزنطيين المستمرة فى إرهاقه ليكونوا لهم ثروة خاصة على حسابيه. وكانت مصر فى نظر الأباطرة حقلاً كبيراً ينتج الحبوب فاستغلوها كما لو كانت مواردها لا تنتهى، واستغلوا أهلها كما لو كانوا منجماً من ذهب لا ينضب معينه. ولم يهتمهم أمر رخاء وادى النيل، كما لم يهتمهم أمر الأمن فى الأرياف، ولا الفاقة والقحط والجوع الذى كان يجتاحهم بين وقت وآخر.

وقد جر البيزنطيون على مصر الخراب بسياساتهم وبتصرف موظفيهم. وكان يوستينيانوس أول من أصدر مرسوماً (المرسوم الثالث عشر) يشكو فيه من الوسائل التى يتخذها الموظفون ومن إهمالهم فى ترميم المنشآت العامة. وحاول ان يعالج الشقاء بصرف مقدار كبير من القمح لفقراء الإسكندرية، وكان لم يصرف لهم أى شىء منذ أيام ديوقلديانوس.

ولم نسمع طوال الحكم البيزنطى أن أحد أبناء الشعب النابهين ظهر لينقذ البلاد من براثن الاستعمار الأجنبى، أو أن يحد من نشاطهم الهدام، أو يطالب بأحقية فى الحكم.

وكان البطريك - وقد سلمه الشعب قيادته - يمنعه مركزه الدينى وكرامته ووطنيته من الخضوع لإرادة الأباطرة، ولكنه كان مضطراً لمسالمتهم. وكان من أهم أسباب انهيار الإمبراطورية مقاومة الشعب المستمرة فى تأدية الضرائب المطلوبة، فكان يتهرب من دفعها، ويترك أراضيه، وصناعته، ويفضل أن يجلب على نفسه الخراب على أن يدفع الضرائب، وكانت المعاملة الفظة التى يلاقونها من جامعى الضرائب تضطره إلى الانضواء تحت حماية كبار الملاك. وشل هذا حركة الدولة المالية.

وكان لسخط الشعب وثوراته وعدم استتباب الأمن فى الأقاليم، والاضطرابات فى العاصمة، والاضطهادات ضد الوثنيين واليهود، أثرها الفعال فى القضاء على التجارة والصناعة، وذلك بالرغم من طبيعة الشعب فى حب العمل. كانت هذه الأحوال كلها باعثاً للمصريين على الترحيب بالعرب، يحدوهم الأمل فى أن يتمتعوا بحياة فيها رخاء وطمأنينة.